



رسالة

الدكتور مراد وهبة

المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في افتتاح

الندوة الوطنية حول المرأة الريفية في عالم ريادة الأعمال: آفاق 2030

15 أكتوبر 2020 - الجزائر العاصمة

أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات والسادة
الحضور الكريم

أود أن أستهل رسالتي إليكم اليوم بالإعراب عن خالص الامتنان لسعادة الوزير الأول في الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز جراد لشموله هذا الحدث الهام برعايته الكريمة

كما أتوجه بخالص شكري لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة على تعاونها البناء مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر في تنظيم هذه الندوة الوطنية حول المرأة الريفية في عالم ريادة الأعمال - آفاق 2030، التي تتوافق مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية يوم 15 أكتوبر من كل عام.

لقد خلفت الأزمة الصحية الخطيرة التي تواجهها بلدان العالم أجمع اليوم بسبب تفشي جائحة كوفيد-19 تحديات اجتماعية واقتصادية جمة فاقم من حدثها الأزمة العالمية الأخرى المتزامنة التي ضربت أسواق النفط.

ودفعت تلك التحديات كافة البلدان لمراجعة أولوياتها لتحقيق رفاه شعوبها وتخفيف الضغوط على اقتصاداتها وهو ما استلزم إعادة ترتيب لتلك الأولويات ليأتي على رأسها قضايا ليست بالجديدة ولكنها صارت ملحة مثل ضمان حد أدنى من الأمن الغذائي وما يتطلبه ذلك من رفع إنتاجية القطاع الزراعي مع تقليل تكاليف الإنتاج فيه، ومعالجة التزايد المطرد في معدلات البطالة وخاصة لدى الشباب، وترشيد دعم المنتجات غير الغذائية والمساعدات الاجتماعية.

ويأتي التركيز على تلك القضية في ظل سعي بلدان العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي انقضى من المدة التي حددها الإجماع العالمي لتحقيقها ما يناهز الثلث وكذلك تعاظم الاهتمام عالميا بمعالجة التزايد الكبير في أوجه عدم داخل البلد الواحد إذا لا تحظى كافة فئات الشعب بحظوظ متكافئة في الحصول على الفرص والموارد أو المشاركة في صنع القرار، وهو ما من شأنه أن يقوض مكاسب التنمية البشرية التي تحققت بجهد جهيد ويهدد الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

وفي هذا الصدد يأتي السعي لتعزيز ريادة الأعمال لدى النساء الريفيات كأحد أهم السبل للحد من اللامساواة. فتلك الفئة تفتقر للفرص المتكافئة بشكل مزدوج، أولا كونهن نساء وثانيا كونهن من الريف.

فكلنا نعي المشكلة ونعرف الأرقام التي تبين بما لا يدع مجالا للشك معا لا زالت النساء تعانين رغم ما تحققت من مكتسبات سواء في فرص المشاركة في سوق العمل، أو الحصول على الموارد اللازمة لإنشاء أعمال خلسة بهن أو حتى في الحصول المتكافئ على الخدمات المصرفية والتمويلية.

كذلك فإن استئثار الحضر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات عامة كانت أم خاصة، هو حقيقة ماثلة للعيان في معظم بلدان العالم.

ولمعالجة مثل هذا القصور يتعين تطوير سياسات عامة تشجع النساء بشكل عام على ريادة الأعمال والاستثمار في انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة آليات الدعم لمساعدتهن على ذلك من خلال (برامج تأهيلية موجهة وصناديق تمويلية خاصة، وما إلى ذلك، فضلا عن التركيز بشكل خاص على النساء الريفيات.

لذلك يجب التركيز على تنوع الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء الريفيات لريادة الأعمال، حتى لا تقتصر مشاركة المرأة الريفية في الريادة الأعمال على الأنشطة التقليدية المرتبطة بالزراعة وتربية الحيوانات الصغيرة، أو الحرف البسيطة المرتبطة بالمنسوجات، والملابس، وتجهيز بعض المنتجات الزراعية الأولية، وخاصة أن معظم تلك الأنشطة تعتمد على العمل المنزلي ولا تخرج عن نطاق القطاع غير الرسمي.

فيجب توسيع نطاق الفرص أمام النساء الريفيات لينخرطن في أنشطة تجمع بين الإنتاج الزراعي والتصنيع والخدمات المتعلقة بتحويل المخرجات الزراعية إلى منتجات للأمن الغذائي وتدريبهن كذلك على مواجهة القيود المتزايدة التي تضعها التغيرات المناخية المتسارعة على الإنتاج الزراعي من أجل تفادي الصدمات وفقدان رؤوس الأموال.

ويمكن الدفع تجاه مثل ذلك التحول من خلال وضع حوافز تشجع المرأة الريفية على الاستثمار في القطاعات المتعلقة بالزراعة العضوية، وحماية البيئة، وإدارة الموارد المائية، وحلول الطاقة المتجددة، والسياحة البيئية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وكلها مجالات تتيح فرصا جيدة للنجاح اعتمادا على التوظيف الأمثل لما تمتلكه المرأة الريفية من إمكانيات ومؤهلات.

وفي سبيل ذلك يتعين على السلطات المحلية في أن تطور من نظم جمعها للبيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمرأة الريفية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من أجل رسم السياسات المناسبة ولدعم اتخاذ قرارات رشيدة فيما يخص تشجيع النساء على ريادة الأعمال وتعظيم فرص نجاح واستدامة أعمالهن.

حضرات السيدات والسادة

لدينا ما يكفي من التراكم المعرفي والخبرات حول أسباب نجاح ريادة النساء للأعمال وما قد يحتاجه من دعم سواء كان في مجال توفير القروض الصغيرة، أو انشاء حاضنات متخصصة ومسرعات للمشاريع، الناشئة أ فيما يخص التدريب على مهارات الإدارة والتسويق.

ما ينقصنا هو الإرادة المجتمعية والسياسية التي ترى في تشجيع ريادة النساء للأعمال رافدا مهما للاقتصاد الوطني، من ثم تعمل على تعزيز مشاركة المرأة في الأعمال الاقتصادية، ليس من منطلق الرعاية الاجتماعية ولكن لكونه حتمية اقتصادية لتطور الاقتصاد الكلي الذي لا يمكن أن تعادل موازينه طالما يستمر حرمان نصف الطاقة المنتجة في المجتمع من الفرص المتكافئة للنمو والمساهمة.

أتطلع إلى أن تثمر مداولاتكم في هذه الندوة الهامة توصيات رشيدة يمكن تطبيقها بفاعلية وسرعة لتعتدل موازين الفرص لصالح النساء الريفيات وريادتهن للأعمال الاقتصادية بقوة وكفاءة.

أشكركم على حسن استماعكم واتمنى لكم كل النجاح.